المسؤولية الجزائية للحدث

دراسة مقارنة بين مصر والجزائر وفرنسا ولبنان

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، داعياً الله لهما بالرحمة والمغفرة والجنة يا رب العالمين.

إلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، جميلة الجميلات التي تجمع بين سحر وجمال شط المتوسط وجبال الأوراس الشامخة

وعظمة الجسور المعلقة.

المقدمة

تُعد مسؤولية الحدث الجزائية من أدق المسائل القانونية التي توازن بين ضرورة توقيع العقاب ردعاً للجريمة، وضرورة رعاية الأحداث وتأهيلهم إصلاحاً لمستقبلهم. ويكتسب هذا الموضوع أهمية استثنائية في ظل التطورات الاجتماعية المتسارعة وزيادة معدلات جنوح الأحداث، مما يستدعي وقفة تشريعية وقضائية متأنية. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تحليلية مقارنة لمسؤولية الحدث الجزائية في أربعة أنظمة قانونية هي مصر والجزائر وفرنسا ولبنان، جامعاً بين القواعد القانونية الوضعية والأحكام الشرعية الإسلامية التي تحدد سن التمييز والأهلية الجنائية. إننا لا نقدم هنا مجرد سرد للنصوص، بل نحاول فهم الفلسفة الجنائية الكامنة وراء حماية الحدث، مع اليقين بأن الله سبحانه وتعالى هو الخالق وهو الذي قدر الأعمار ومراحل النمو، وأن القانون يجب أن يراعي فطرة الطفل وقابليته للإصلاح. سنغوص في هذا العمل

عبر عشرين فصلاً معمقاً لنحلل سن المسؤولية، وشروط الأهلية، والإجراءات الخاصة، والعقوبات البديلة، وسبل إعادة الدمج. إن هذا الكتاب هو جهد أصيل خالص، يضع بين يدي المشرعين والقضاة والعاملين في مجال رعاية الأحداث مرجعاً شاملاً ينظم هذا الباب الحيوي من القانون الجزائي بما يحقق العدالة ويراعي الخصوصية النفسية للحدث، مؤكدين أن الطفل أمانة في عنق المجتمع، وأن جنوحه قد يكون صرخة استغاثة تحتاج للعلاج قبل العقاب.

الفصل الأول

ماهية الحدث والمصطلحات القانونية

يختلف تعريف الحدث قانوناً عن تعريفه لغوياً أو اجتماعياً، حيث يرتبط بحدود سنية محددة تختلف من تشريع لآخر. في هذا الفصل، نحدد المصطلحات القانونية للحدث والقاصر والجنوح، وهل هي مترادفات أم لها دلالات مختلفة. الله خلق الإنسان أطواراً، والقانون يحدد طوراً معيناً للمسؤولية. ندرس الفرق

بين الحدث الجانح والحدث الضحية، وبين المسؤولية الجنائية والمدنية. إن التحديد الدقيق للمصطلحات يترتب عليه تحديد الاختصاص القضائي ونوع التدابير المطبقة. نناقش التطور الدلالي لمصطلح حدث في القوانين الأربعة، وكيف انتقل من مفهوم العقاب إلى مفهوم الحماية والرعاية.

الفصل الثاني

الأصل الشرعي لمسؤولية الحدث

تستند مسؤولية الحدث في الشريعة الإسلامية إلى مفهوم التمييز والأهلية للتكليف. في هذا الفصل، نستعرض الأحاديث والآثار الدالة على رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ. الله قال ورفعنا إليك ذكرك، والتكليف مرتبط بالنضج العقلي والبدني. ندرس سن التمييز الشرعي مقارنة بسن المسؤولية الجنائية الوضعية. نناقش مبدأ درء الحدود بالشبهات وكيف ينطبق على الأحداث. إن التوافق بين الأصل الشرعي والنص الوضعي يعزز من شرعية القوانين العربية. نؤكد أن

الشريعة سبقت في رعاية الحدث عبر مبدأ الولاية والتأديب التأديبي لا العقابي.

الفصل الثالث

التطور التاريخي لتشريعات الأحداث

مرت حماية الأحداث بمراحل تاريخية من الإهمال إلى الرعاية المتخصصة. في هذا الفصل، نستعرض تطور قوانين الأحداث في مصر والجزائر وفرنسا ولبنان. الله جعل للأمم قوانين، والتطور التشريعي ثمرة تجربة إنسانية. ندرس مرحلة المساواة بين الطفل والكبار، ثم مرحلة إنشاء محاكم متخصصة للأحداث. نناقش تأثير المؤتمر الدولي للطفل على التشريعات المحلية. إن فهم التاريخ يفسر لماذا توجد اختلافات في السن والعقوبة بين الدول الأربع. نؤكد أن الاتجاه العالمي هو نحو تجريم عقوبة السجن للأحداث واستبدالها بتدابير تربوية.

الفصل الرابع

سن المسؤولية الجزائية في القانون المصري

يحدد القانون المصري سناً معينة لقيام المسؤولية الجزائية للحدث. في هذا الفصل، نحلل النصوص الخاصة بسن المسؤولية في قانون الطفل المصري. الله قدر الأعمار، والمشرع حدد سن الخامسة عشر كحد فاصل في كثير من الأحوال. ندرس حالات عدم المسؤولية دون سن معينة، والمسؤولية المخففة بين سنين محددين. نناقش الإشكاليات المتعلقة بتحديد السن وقت ارتكاب الجريمة ووقت المحاكمة. إن الدقة في تحديد السن تضمن عدم خضوع الأطفال لعقوبات البالغين غير الملائمة لنموهم النفسي.

الفصل الخامس

سن المسؤولية الجزائية في القانون الجزائري

يتميز القانون الجزائري بخصوصية في تحديد سن

المسؤولية الجنائية للأحداث. في هذا الفصل، ندرس النصوص المنظمة لذلك في قانون العقوبات وقانون حماية الطفل. الله أمر بالعدل، والجزائر تسعى لتوحيد معايير الحماية. ندرس الفرق بين سن التمييز وسن الرشد الجزائي. نناقش التعديلات الحديثة التي رفعت سن الحماية في بعض الجرائم. إن التشابه مع القانون المصري كبير بسبب الأصل المشترك، لكن هناك خصوصيات جزائرية تستدعي الدراسة المستقلة.

الفصل السادس

سن المسؤولية الجزائية في القانون الفرنسي

يُعد القانون الفرنسي من أقدم القوانين المنظمة لمسؤولية الأحداث في العالم. في هذا الفصل، نحلل التطورات الحديثة في سن المسؤولية بفرنسا. الله خلق الشعوب لتتعارف، والتجربة الفرنسية مرجع لكثير من الدول. ندرس مفهوم التمييز في القانون الفرنسي وتأثيره على المسؤولية. نناقش الإصلاحات الأخيرة التي شددت على العقوبات في حالات الجرائم

الخطيرة. إن Франция توازن بين الحماية والردع، وهو نموذج مهم للمقارنة مع الدول العربية.

الفصل السابع

سن المسؤولية الجزائية في القانون اللبناني

يتميز القانون اللبناني بنظام متقدم نسبياً في رعاية الأحداث وفق قانون 2003. في هذا الفصل، ندرس تحديد سن المسؤولية في التشريعات اللبنانية. الله جعل للتنوع حكمة، ولبنان يمثل نموذجاً مشرقاً في المنطقة. ندرس دور قاضي الأحداث والصلاحيات الواسعة له في تقدير التدابير. نناقش الفرق بين الجنحة والجناية في تحديد السن والإجراءات. إن التجربة اللبنانية تقدم دروساً في أهمية الاستقلالية القضائية لقضايا الأحداث.

الفصل الثامن

مقارنة سن المسؤولية في الدول الأربع

نجمع في هذا الفصل خيوط المقارنة للسن القانونية في مصر والجزائر وفرنسا ولبنان. الله خلق التنوع لنتعاون لا لنتصارع، والمقارنة تكشف الأفضل. ندرس أوجه التشابه والاختلاف في حدود السن الدنيا والعليا. نناقش تأثير العرف الاجتماعي على تحديد السن في كل دولة. إن توحيد السن عربياً يسهل التعاون القضائي ويحمي الطفل العربي من الاستغلال عبر الحدود. نؤكد أن السن يجب أن يرتبط بالنضج النفسي وليس فقط بالعدد الزمني.

الفصل التاسع

شرط التمييز والإدراك لدى الحدث

لا تكفي بلوغ السن لقيام المسؤولية، بل يجب توافر شرط التمييز والإدراك. في هذا الفصل، نحلل مفهوم التمييز في القوانين الأربعة. الله كلف الإنسان لأنه مدرك، والحدث قد يبلغ سنه دون أن يكتمل تمييزه.

ندرس دور الخبرة النفسية في تقرير مدى إدراك الحدث لطبيعة فعله. نناقش هل القرينة هي نفي التمييز أم إثباته؟ إن إثبات التمييز يحمي الطفل غير الناضج من العقاب، ويضمن مساءلة من فهم طبيعة الجريمة.

الفصل العاشر

الإجراءات التحقيقية الخاصة بالأحداث

تتميز إجراءات التحقيق مع الحدث بسرية خاصة وضمانات إضافية. في هذا الفصل، ندرس قواعد الاستجواب والتحقيق في الدول الأربع. الله أمر بالستر، والتحقيق مع الحدث يجب أن يكون بعيداً عن العلنية. ندرس دور محامي الحدث وولي الأمر أثناء التحقيق. نناقش حظر استعمال وسائل الإكراه مع الأحداث. إن الإجراءات اللينة تحمي نفسية الحدث من صدمة النظام القضائي، وتساعد في كشف الحقيقة دون ترهيب.

الفصل الحادي عشر

محاكم الأحداث واختصاصها

تختص محاكم مستقلة أو دوائر خاصة بالنظر في قضايا الأحداث. في هذا الفصل، نحلل تشكيل محاكم الأحداث في مصر والجزائر وفرنسا ولبنان. الله جعل للقضاء أهلاً، وقاضي الأحداث يحتاج لأهلية خاصة. ندرس دور القاضي الاجتماعي والنفسية في الجلسة. نناقش سرية جلسات محاكمة الأحداث وحظر النشر. إن تخصص القضاء يضمن فهماً أعمق لظروف الجريمة وطرق العلاج المناسبة لكل حالة.

الفصل الثاني عشر

العقوبات السالبة للحرية للأحداث

تطبق على الأحداث عقوبات مخففة أو بديلة عن السجن التقليدي. في هذا الفصل، ندرس أنواع العقوبات السالبة للحرية المسموح بها. الله شرع

العقوبة ردعاً، الحدث يكون الإصلاح أولى. ندرس شروط حبس الأحداث والمدة القصوى له. نناقش حظر عقوبة الإعدام والمؤبد على الأحداث في التشريعات الحديثة. إن السجن ملاذ أخير يجب تجنبه قدر الإمكان لمنع تلويث الحدث في البيئات السجنية.

الفصل الثالث عشر

تدابير الحماية والرعاية البديلة

تستبدل العقوبات في كثير من الأحيان بتدابير حماية ورعاية. في هذا الفصل، نحلل نظام التدابير البديلة في القوانين الأربعة. الله أمر بالإصلاح، والتدبير يهدف لإعادة التأهيل. ندرس التسليم للأهل، والإيداع في مؤسسات رعاية، والمراقبة التعليمية. نناقش فعالية هذه التدابير في منع العودة للإجرام. إن التدابير البديلة تعكس فلسفة الرعاية الاجتماعية التي تضع مصلحة الحدث فوق اعتبارات العقاب.

الفصل الرابع عشر

دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين

يلعب الأخصائيون دوراً محورياً في تقارير ما قبل الحكم ومتابعة التنفيذ. في هذا الفصل، ندرس دورهم في منظومة عدالة الأحداث. الله جعل للتخصص قيمة، والخبرة النفسية ضرورية لفهم الحدث. ندرس إلزامية التقارير الاجتماعية في القرارات القضائية. نناقش استقلالية الأخصائيين عن جهاز الشرطة أو النيابة. إن دقة التقارير تحدد مصير الحدث بين العقاب والرعاية، مما يتطلب مهنية عالية وأمانة في الأداء.

الفصل الخامس عشر

مسؤولية ولي الأمر عن جريمة الحدث

قد تتولد مسؤولية مدنية أو جزائية على ولي الأمر عن إهمال تربية الحدث. في هذا الفصل، ندرس مسؤولية الوالدين في القوانين المقارنة. الله جعل الأهل

قوامين، والإهمال جريمة في حق الطفل. ندرس عقوبات إهمال التربية أو تسهيل الجريمة للحدث. نناقش هل المسؤولية تضامنية أم شخصية؟ إن إشراك الأسرة في المسؤولية يضمن مراقبتها للحدث ومنعه من الانحراف مستقبلاً.

الفصل السادس عشر

إجراءات التنفيذ ومتابعة التدابير

لا ينتهي دور القضاء بالحكم، بل يمتد لمتابعة تنفيذ التدابير. في هذا الفصل، نحلل آليات المتابعة بعد صدور الحكم. الله أمر بالوفاء، وتنفيذ التدبير أمانة. ندرس دور قاضي التنفيذ أو قاضي الأحداث في المتابعة الدورية. نناقش شروط تعديل التدابير أو إيقافها حسب استجابة الحدث. إن المتابعة المستمرة تضمن نجاح عملية إعادة الدمج وعدم انتكاسة الحدث مرة أخرى.

الفصل السابع عشر

إعادة دمجه في المجتمع والمدارس

الهدف النهائي هو عودة الحدث لمجتمعه طالباً أو عاملاً صالحاً. في هذا الفصل، ندرس برامج إعادة الدمج في الدول الأربع. الله خلق الإنسان للحياة الكريمة، والوصمة الاجتماعية عائق كبير. ندرس سرية السوابق الجنائية للأحداث بعد بلوغهم. نناقش دور المدارس في قبول الأحداث العائدين. إن نجاح إعادة الدمج هو المقياس الحقيقي لعدالة الأحداث، ويتطلب تعاوناً مجتمعياً واسعاً.

الفصل الثامن عشر

الجرائم الإلكترونية والأحداث

ظهرت تحديات جديدة مع انخراط الأحداث في الجرائم الإلكترونية. في هذا الفصل، نستشرف مستقبل التجريم في ضوء التكنولوجيا. الله خلق الإنسان ومكنه من الابتكار، والجريمة تتطور بوسائله. ندرس صعوبة

إثبات الجريمة الإلكترونية بالنسبة للحدث. نناقش الحاجة لتحديث القوانين لمواكبة الجرائم الرقمية. إن حماية الحدث في الفضاء الإلكتروني تتطلب وعياً أسرياً وتشريعات رادعة لاستغلال الأطفال في هذه الجرائم.

الفصل التاسع عشر

التحديات المشتركة وإصلاح التشريعات

تواجه الدول الأربع تحديات مشتركة في مجال عدالة الأحداث. في هذا الفصل، نرصد أهم المعوقات التطبيقية. الله يسر الأمر لعباده، والتشريع يجب أن يزيل العسر. ندرس مشكلة ازدحام مؤسسات الرعاية، ونقص الكوادر المتخصصة. نناقش الحاجة لتعديل القوانين لمواكبة المعايير الدولية. إن الإصلاح التشريعي يجب أن يترجم إلى إصلاح إداري وميزانيات كافية الأهداف.

الفصل العشرون

خاتمة نحو نظام عدلي موحد للأحداث

نختتم الكتاب بالدعوة إلى توحيد الجهود العربية في تشريع موحد للأحداث. الله جعل الأمة الإسلامية أمة واحدة، والتشريع يجب أن يعكس ذلك. نطرح رؤية لقانون عربي نموذجي يجمع بين الأصالة والمعاصرة. المستقبل لحدث ينعم بالحماية والتعليم بعيداً عن الجريمة. نضع هذا الكتاب كأمانة علمية تسهم في تطوير القوانين. الله ولي التوفيق في حماية الذرية. إن التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين العقوبة والإصلاح، هو سر الاستقرار الأمني، والقانون هو الميزان الذي يحقق هذا التوازن لضمان رخاء الأمة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة في مسؤولية الحدث الجزائية، ندرك أن حماية الطفل هي استثمار في المستقبل. إن الله سبحانه وتعالى هو الخالق وهو أرحم بالعباد،

والقانون البشري يجب أن يعكس هذه الرحمة. نأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية، وأن يكون دليلاً للمشرعين والقضاة والعاملين في الميدان. إن مستقبل العدالة مرهون بقدرة الأنظمة على رعاية الأحداث دون إغفال حقوق المجتمع في الأمان. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول ماهية الحدث والمصطلحات القانونية

الفصل الثاني الأصل الشرعي لمسؤولية الحدث

الفصل الثالث التطور التاريخي لتشريعات الأحداث

الفصل الرابع سن المسؤولية الجزائية في القانون المصري

الفصل الخامس سن المسؤولية الجزائية في القانون الجزائري

الفصل السادس سن المسؤولية الجزائية في القانون الفرنسي

الفصل السابع سن المسؤولية الجزائية في القانون اللبناني

الفصل الثامن مقارنة سن المسؤولية في الدول الأربع

الفصل التاسع شرط التمييز والإدراك لدى الحدث

الفصل العاشر الإجراءات التحقيقية الخاصة بالأحداث

الفصل الحادي عشر محاكم الأحداث واختصاصها

الفصل الثاني عشر العقوبات السالبة للحرية للأحداث

الفصل الثالث عشر تدابير الحماية والرعاية البديلة

الفصل الرابع عشر دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين

الفصل الخامس عشر مسؤولية ولي الأمر عن جريمة الحدث

الفصل السادس عشر إجراءات التنفيذ ومتابعة التدابير

الفصل السابع عشر إعادة دمجه في المجتمع والمدارس

الفصل الثامن عشر الجرائم الإلكترونية والأحداث

الفصل التاسع عشر التحديات المشتركة وإصلاح التشريعات

الفصل العشرون خاتمة نحو نظام عدلي موحد للأحداث

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف